وباء كورونا دافع للتغيير الاجتماعي

أ.د./ محمد سعيد فرح[*]

بعد ما يقرب من أحد عشر شهرًا على الاعتراف بظهور وباء كورونا، وما أحدث من آثار سلبية كارثية، إذ بلغ عدد المصابين بالفيروس ما يزيد عن ٦٥ مليون شخصٍ، وبلغ عدد الموتى ما يزيد عن مليون ونصف شخصٍ، وذلك على مستوى العالم كله، أما في مصر فقد ذكرت التقارير الرسمية يوم ٥ ديسمبر ٢٠٢٠م، أن إجمالي العدد الذي تم تسجيله في مصر هو ١١٧.٥٨٣ حالة، وتم شفاء ١٠٣.١٩١ حالة، وتوفيت ٦٧٣٢ حالة، وهذا الرقم لا يضم الذين عزلوا في بيوتهم أو عُزلوا في المستشفيات الخاصة..!!

بعد ظهور واكتشاف هذا الفيروس غير المرئي بما يقرب من عام انعقد بمدينة الرياض في يومي ٢٠ و ٢١ نوفمبر مؤتمر ضم عشرين دولة (G20) . وهي الدول الأكثر ثراءً والأقوى اقتصاديًا في العالم، ويعد هذا المؤتمر أهم منتدى اقتصادي دولي، حيث يتحكم هذا المنتدى العالمي في ٨٥% من حجم الاقتصاد العالمي، و ٧٥% من حجم التجارة العالمية، وقد تمحورت محاور المؤتمر حول ثلاث نقاط: ١. وباء كورونا؛ ٢.المتغيرات المناخية؛ ٣.الاقتصاد العالمي، وتضمن البيان الختامي للمؤتمر[١] ٢٨ بندًا، ويقع في ١٥ صفحة باللغة العربية، ويرتكز على محورين أساسين:

المحور الأول: أهمية مواجهة التحديات سويًّا، والمحور الآخر بناء التعافي المتين طويل الأمد.

- ولقد اعترف المنتدى بأن ٣٠% من الغذاء على مستوى العالم يتم هدره..!! وتبحث المجموعة عن أفضل السبل لخفض مستويات الهدر.
- كما أكد المنتدى على التنمية المستدامة والمتوازنة والشاملة في حقبة ما بعد كورونا.

---

[*] أستاذ علم الاجتماع كلية الآداب – جامعة طنطا.

(١) البيان الختامي لمجموعة العشرين في السعودية – أخبار العربية Google News.

- كذلك طالب المنتدى بحشد الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الصحية ولدعم الأبحاث والتطوير والتصنيع والتوزيع لأدوات التشخيص والعلاجات واللقاحات الآمنة لفيروس كورونا.
- أيضًا طالب المنتدى تطبيق إجراءات غير مسبوقة تتعلق بالموارد المالية، واتخاذ خطوات لدعم التعافي وتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن.
- وأكد المؤتمر على الاهتمام بمدفوعات خدمة الدين العام.
- وأقر المؤتمر في البند العاشر المتعلق بالصحة، الالتزام بتعزيز إجراءات التأهب لمواجهة الحوائج والكوارث.
- وقد اعترف المنتدى بوجود ثغرات واجهت إجراءات التأهب لمواجهة فيروس كورونا.
- كما أعطى المنتدى اهتمامًا للتجارة والاستثمار، ودعم النظام التجاري، أيضًا أعطى المنتدى اهتمامًا لحركة النقل والسفر (البند الثالث عشر). مثلما أعطى أهمية للهيكل المالي العالمي والاستثمار في البنية التحتية وقضايا القطاع المالي، ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب، والاقتصاد الرقمي، ولم يغفل المنتدى نظام الضرائب على المستوى الدولي، ومكافحة الفساد والرشوة.
- ونالت قضية التنمية المستدامة اهتمام المنتدى، فقد رأى المنتدى أن التبعات والآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة تزيد من ضرورة تسريع القضاء على الفقر ومعالجة عدم المساواة والعمل على ضمان تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص (البند ٢٢).
- أيضًا أعطى المنتدى اهتمامًا بمسألة سوق العمل، وأهمية إتاحة فرص العمل، والقضاء على البطالة، وتمكين النساء والشباب من الحصول على الحماية الاجتماعية.
- ونالت قضايا السياحة والهجرة قدرًا من اهتمام المنتدى. والأمر اللافت للانتباه أن قضايا المال ومشكلات الإنتاج، احتلتا من قادة العالم الاهتمام الأكبر، ولكن ما يستدعي منا وقفة وتسليط الضوء الأحمر ما جاء في السطرين الأخيرين من البند رقم ٢٦، فقد أقر المنتدى " بإدراكه قيمة تعزيز عولمة التعليم في ظل احترام القوانين والقواعد والسياسات الوطنية والدولية".

ولما كنا نؤمن بالخصوصية الثقافية فإننا نطرح سؤالًا مجددًا: ما الهدف من دروس التاريخ ومقررات الأدب وحصص المطالعة؟

وكانت ردود الفعل قوية لقرارات المنتدى، فقد أعلن أمين منظمة الأمم المتحدة صيحة مدوية مطالبًا بتلبية احتياجات الدول النامية[1]، والفقيرة من أجل التعافي من جائحة كورونا، كما حذر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية الدولية من أن عام ٢٠٢١م سيكون كارثة، فالمجاعة تدق أبواب أكثر من عشر دول.

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها المؤتمر الآتي:

تمويل خطة لإنتاج لقاحات لمواجهة الوباء، رُصد لها ٤.٥ مليار دولار، بالإضافة إلى ٨ مليار دولار رصدت لإنتاج اللقاح من قبل، وقد تعهد قادة الدول ببذل كل الجهود لضمان وصول اللقاحات بتكلفة ميسرة وبطريقة عادلة، كما تمَّ رصد ١١ تريليون دولار لإنعاش الاقتصاد العالمي لمواجهة كورونا، ومواجهة آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير ملايين فرص عمل للعاطلين وكشف المؤتمر أن المصلحة الاقتصادية بين دول المنتدى، والرغبة الملحة في إنعاش الاقتصاد العالمي هما الهدفان الأوليان، أيضًا كانت مشكلات الإنتاج، وتخفيض الديون عن كاهل الدولة الفقيرة، وتعليق مدفوعات خدمة الدين حتى يونيو ٢٠٢١م، والتي سيستفيد منها أكثر من مليار إنسان في الدولة المدينة، موضوعات لها الأولوية.

وقد تضمن البيان الختامي للمنتدى وضع خطة لمعالجة الآثار الاقتصادية لكارثة كورونا، بهدف النهوض باقتصاديات العالم، وتوفير الضمانات للمستثمرين العالميين، ومواجهة الآثار السلبية للبطالة، ووضع آليات تضمن استمرار الأنشطة التجارية " والعمل على إعادة اقتصاديات الدول إلى مساره الطبيعي وتحقيق النمو ". فالقرارات كلها اهتمت بالجانب الاقتصادي، وأغفلت حق الإنسان في الحياة.

ولقد اعترف المؤتمر بأن كورونا أوجدت آثارًا سيئة عديدة في مجال الاقتصاد، إذ انخفض الإنتاج، وزادت البطالة، وارتفعت معدلات الفقر، وحدث كساد في مجال السياحة، وتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، بل وحدثت خسائر متزايدة في الاقتصاد العالمي، أما ما لم يذكره المنتدى فإن آثارًا سلبية حدثت في محيط العلاقات الأسرية، وأن معدلات الطلاق قد ارتفعت، وأن أطفالًا كثيرين أصيبوا بالاضطرابات النفسية، أيضًا تعذر وصول وسائل تنظيم الأسرة من مراكز الإنتاج إلى المراكز الصحية، مما ترتب عليه فشل برامج تنظيم الأسرة في بعض البلدان، أيضًا تأثر نظام التعليم بعد إغلاق المدارس، وطبق نظام التعليم عند بُعد، كما تأثر النشاط الثقافي والنشاط

(١) جريدة الأهرام في ٢٠٢٠/١١/٢٢م.

الفني بسبب الإجراءات الاحترازية، وألغيت معارض الكتب في كثير من الدول، أيضًا أوقفت المحاكم جلساتها، مما أدى إلى التباطؤ في تطبيق العدالة، أيضًا تأثرت المراكز السياسية لبعض الحكام سلبًيا، وانهزم بعضهم في ظل مناخ ديمقراطي لتقاعسهم عن مواجهة وباء كورونا.

كما كشف انتشار الوباء ضعف مستوى الخدمات الصحية، وقلة ما ينفق في مجال الرعاية الصحية، وقد تزايدت الإصابات في كل دول العالم، حتى في أغنى دول العالم، لقد أصاب الفيروس الكبير والصغير، والوزير والخفير، والطبيب والمريض، لعدم وجود لقاح مثمر يمنع الإصابة بالفيروس، وكشف الانتشار السريع للفيروس أن حقوق الإنسان وأهمها حقه في الرعاية الصحية مجرد شعار.

وإذا كان الهدف من العلوم الاجتماعية وإلقاء الضوء على ما يحدث في الحياة اليومية، وأن تعبر بصدق عن مشكلات الجماهير وتتعاطف معهم، فإن قرارات المنتدى العالمي جاءت مخيبة لآمال النشطاء المحبين للإنسان، فإصلاح المجتمع الإنساني لن يتأتى بالإصلاح الاقتصادي وحده، فليس بالاقتصاد وحده يحيا الإنسان.

والسؤال ماذا بعد كورونا؟ إذ إن بقاء الوضع كما هو عليه بلغة المدرسة البنائية الوظيفية سيؤدي إلى احتراق العالم – كما قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، فالهدف الأول والأكبر أن نسعى إلى تأسيس مجتمع إنساني أكثر عدالة يهتم بحقوق الإنسان، ويحيا فيه الجميع حياة آمنة راضية مطمئنة، وبخاصة الأطفال في الدول الفقيرة والنامية، ونبعد عنهم شبح الجوع وسوء التغذية، ونقطة البداية في بناء المجتمع الجديد هي إصلاح التعليم، وبناء مواطن قادر على التفكير العلمي المنطقي، والفاهم للدين فهًما صحيحًا، ويعرف بأنه لا تعارض بين الدين والعلم " وأن الدين روح المجتمع". وعلينا أن ننشيء الصغير كيف أن يُحكّم العقل الصافي والضمير اليقظ في أمور الحياة وأن يمارس الديمقراطية ابتداء من محيط الأسرة، ثم المدرسة ثم الجامعة ثم في مجال العمل ثم المجال السياسي، وننشيء إنسانًا لا يعرف التنمر ولا الاغتصاب ولا الخوف، ولا الكراهية، ولا التعصب بكل أشكاله، ويؤمن بتكافؤ الفرص للجميع – وأن الوطن فوق الجميع.

والسؤال ماذا بعد وباء كورونـا؟!!

لقد طُرحت بعد تفشي أزمة كورونا مجموعة من المطالب والأمنيات لشكل المجتمع الجديد، مجتمع ما بعد كورونا، وأهمها :

١– تعديل النظام العالمي الجديد؛ ٢–توفير الحد المعقول من الدخل المنتظم للأفراد؛ ٣– الاهتمام بدولة الرفاهية، بدلًا من دولة المكسب والمال والربح، من أجل تحسين ظروف الحياة؛ ٤– الاهتمام بتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية؛ ٥– الاهتمام بالعلم؛ ٦– سن تشريعات توفر نظامًا للضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية يطبق على كل المواطنين؛ ٧– توفير المسكن الملائم؛ ٨– تشييد مجتمع جديد يختفي فيه الفقر والظلم الاجتماعي؛ ٩– بناء مجتمع جديد لا مكان فيه للمثاليات والأيديولوجيات؛ ١٠– خفض الميزانيات التي تُنفق على التسليح؛ ١١–السعي إلى بناء عالم يسوده السلام بدلًا من الصورة الدموية السلبية للعالم الآني، الذي تسوده الحروب الأهلية والاضطرابات العنصرية، والحد من انتشار المجاعات والهجرة غير الشرعية، والإرهاب. ١٢–السعي لمعرفة مصدر الوباء، ومعرفة أين نشأ، وتوفير أساليب العلاج، وتدبير اللقاحات اللازمة لكل المواطنين.

وإذا ما طرحنا السؤال التالي: هل من السهل تخيل عالم ما بعد أزمة كورونا؟ الجواب بالطبع لا، فالحقوق الأساسية للمواطنين تحددها وترسمها مصالح ومنافع الذين يمسكون بزمام السلطتين، السلطة السياسية، والسلطة الاقتصادية، ومع ذلك نطرح هذا السؤال: هل تدفعنا الأزمات إلى عتبة مجتمع جديد، أي ولادة مجتمع جديد؟ وكم من الوقت تستغرق عملية الميلاد؟ وما التكاليف التي سيدفعها المواطن في الدول ذات الدخول المرتفعة أو المتوسطة أو المنخفضة من أجل بناء المجتمع الجديد؟ وما شكل المجتمع الأمريكي، هل ستعيد أمريكا بناء مجتمع ماكدونالد، والكوكاكولا أم سيبني الأمريكان مجتمعًا جديدًا؟ هل سيسيطر اقتصاد السوق الحر أم يعاد إلى الوجود فكر كينز وضرورة تدخل الدولة أم يظهر مجتمع جديد ثالث له نظام اقتصادي مختلف، يختلف عن مجتمع السوق الحر، ومجتمع يتبع نظام تدخل الدولة، أم سيظهر مجتمع مغاير.

وإذا كانت المجتمعات الأوروبية وحتى المجتمع الأمريكي وغيرها من البلدان، تفكر في نوع مجتمع ما بعد أزمة كورونا، فنحن نسأل، هل مجتمعات العالم الثالث على استعداد لعالم ما بعد كورونا؟ وهل العالم الثالث قادر على الإسهام في بناء العالم الجديد؟ وهل استفاق العالم الثالث

من أزمة كورونا وصحا من غفوته؟ وهل أخذ مبادرة الإسهام في بناء مجتمع جديد، أم سيظل هذا العالم الثالث تابعًا للغرب؟

مجتمع ما بعد كورونـا:

في البداية دعنا نقف أمام ما كتبه الشاعر فاروق جويدة، وهو ليس برجل سياسة، ولكنه إنسان مرهف الحس قبل أن يكون شاعرًا، حيث كتب الأستاذ فاروق جويدة تحت عنوان: "ماذا سيقول التاريخ": "قد يبدو السؤال الآن، ماذا سيقول التاريخ عن مأساة كورونا التي أطاحت بالعالم وتركت ملايين المصابين ومئات الألوف من الضحايا ... إن عالم ما بعد كورونا سيكون شيئًامختلفً ا عن كل ما كان قبلها، وسوف تترك آثارًا على كل شيء، سوف تختلف الآراء أمام حجم الخسائر، وسوف تغير كورونا تمامًا قوانين اللعبة السياسية، وهناك دول ستنسحب من المقدمة، وهناك دول أخرى سوف تأخذ مكانها في المقدمة، وسوف تتغير حكومات وأنظمة وسياسات؛ لأن العالم لم يكن على مستوى المواجهة وهو يواجه هذا الفيروس الضعيف، وسوف تختفي وجوه كثيرة وتصعد وجوه أخرى، سوف يختفي سباق التسليح في العالم، ويظهر سباق العلم الذي يحقق للإنسان ما يستحق من الرعاية والكرامة، سوف تتراجع سيطرة المال وتحل مكانها ولو بالتدريج أصوات الضمير تلك التي أسقطها العالم من حساباته، والبعض يرى أن الأديان قادمة بعد أن تهمشت زمنًا طويلًا ... وهل ستزداد الرحمة والإيمان، أم ستزداد القسوة والجحود.

إن بقاء ملايين البشر محبوسين بقرار إلهي لم تستطع قوة في العالم أن ترفضه أو تعترض عليه، بينما هناك فيروس يسمى كورونا اخترق كل الحدود وأصاب ملايين البشر. وكل مراكز العلم والأبحاث في العالم تتساءل من أين جاء وما آخر الكوارث التي يحملها؟ إنها أشياء كثيرة ينتظرها العالم في زمن قادم تحمله أشباح كورونا "[١].

هذا ما كتبه فاروق جويدة، وسنحاول أن نفصل ما أجمله الشاعر من منظور علم الاجتماع رغم أننا نؤمن "وسيبقى الشعر". ونعيد السؤال الذي يفرض نفسه بقوة، ماذا بعد أزمة وباء كورونا؟ وإلى أين يذهب العالم ما بعد هذا الوباء؟ وكانت القضية الأعلى صوتاً والتي طرحت بقوة "المكسب والربح أم حق الإنسان في الحياة والبقاء والعيش"[٢]. والاستمرار في الوجود، وهل نعيش أم نموت؟

(١) فاروق جويدة : جريدة الأهرام – عامود هوامش حرة في ٢٠٢٠/٥/١٣م.

(2) Alain Touraine: After the Crises, Polity Press, Cambridge, U.K..2014. Translated by Helen Morrison., p. 57.

يقابل هذا الصوت، صوتُ آخر، يطالب بمعرفة الظروف التي ساعدت على انتشار الأزمة وتفشي الوباء بدلًا من توجيه الاتهامات الأمريكية إلى الصين، أو توجيه الاتهامات السياسية إلى الحكومات من خصومها وإلى منظمة الصحة العالمية، ووقف الدعم المالي لها، واتهام الجميع بالتقصير والفشل، وإذا كانت هناك عناصر كثيرة تتفاعل وراء الأزمة سواء أكانت الأزمة اقتصادية أو سياسية أو صحية أو حتى مثل أزمة مرفأ بيروت الذي حدث في ٤ أغسطس، وسواء أكانت الأزمة أزمة دورية أو أزمة بنائية. تتفاوت في شدتها، فإن أزمة وباء كورونا حتى بعد ١٠ أشهر من ظهورها، مجهولة المصدر والنشأة، ورغم انتشارها في كل القارات، فأزمة وباء كورونا أزمة عالمية، تتفاوت حدتها وشدتها من مجتمع لآخر، ولم ينجو منها مجتمع.

بعض التفسيرات التي صنعت أزمة كورونا:

فثمة أسباب غير اقتصادية صنعت أزمة وباء كورونا، ولقد تعددت الأسباب، ولكن لم يثبت صحة واحد منها تجريبيًا، ولا تعدو إلا أن تكون تخمينات أو فروضًا أو آراء أو احتمالات، ولم يثبت صحة واحد منها علميًّا، وكأننا رجعنا إلى عصر ما قبل الطب التجريبي، وهناك من يفترض أن السعي وراء المكسب وراء الأزمات الاقتصادية ولكن في أزمة وباء كورونا كانت الأزمة الاقتصادية نتيجة وليست سببًا، رغم أن أعداد المصابين تتزايد، وأعداد الموتى تتصاعد، وهناك من يطالب بفرض العزل والانغلاق، وحماية أنفسنا من هذا العدو الخفي بدلًا من أن نحطم أنفسنا بإرادتنا، وتتوقف عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، قبل أن ينجز ويحقق ما طلب منه، أي تعمير الأرض، ولكن مقابل هؤلاء هناك من يطالب بالانفتاح وفتح مؤسسات الإنتاج.

تقول ألف باء البحث العلمي أن الأزمات لا تنشأ من فراغ، وأن لكل شيء سببًا، بل هناك حقائق بنائية تصنع الأزمات وتفجرها[1]. والسؤال من الذي صنع أزمة وباء كورونا، وجعلنا نفكر في تغيير مجتمعنا، ونبني مجتمعًا جديدًا.

فالأزمة أثرت على صحة الإنسان، وأثبتت عجز الأنظمة الصحية في بلدان كثيرة، مثلها مثل الأنظمة السياسية عن مواجهة الأزمة، فالمجتمعات كلها لم تكن مستعدة لمواجهة أزمة كورونا الطارئة والمفاجئة، والتي لم نعرف سببها.

(1) Alain Touraine, op.cit, p. 47.

كما قال د. فاروق الباز في مقابلة معه على شاشة قناة الحياة من القاهرة. فأزمة كورونا لا تقتصر على توجيه اللوم لحفنة من القياديين أو مجموعة من الناس، فمن الخطورة أن نركز اهتماماتنا على نتائج كورونا، وكيف نتغلب عليها، ولا نعرف أسباب ظهور الأزمة.

إن التركيز على نتائج أزمة كورونا، دون معرفة الأسباب، نوع من التفكير الخاطئ، ولذا فنحن في حاجة إلى نوع جديد من التفكير لمواجهة الأزمات التي تواجه الإنسان المعاصر، وإلى نوع جديد من التحليل العلمي للأزمات، فأزمة كورونا أشبه بمسرحية مؤلفها مجهول لنا، ولا نعرف الممثلين والدور الذي يمثله كل منهم، ولكن المشاهدين كثيرون، ويعتمد الخروج من المسرح – أي من الأزمة – على مجموعة من المبدعين والمنظمين سواء أكانوا من الوطنيين الملتزمين أو التنفيذيين، أو كانوا من الضحايا أنفسهم.

ولقد كشفت أزمة كورونا، بل عرت، وفضحت السياسيين ورجال الأحزاب، بعدما ثبت عجزهم عن فهم أسباب الأزمة، وإدارتها، وتحملت الحكومات في بلدان كثيرة وأولها مصر "الليلة بكاملها" كما يقول العامة.

لقد فرضت علينا الأزمة واقعًا جديدًا، عرفنا خلاله أن النظام العالمي المعاصر غير قادر على حل أزماته[1]، والتي من صنيعته، ومن ثم فهل نحن قادرون على الخروج من الأزمة، هل نحن قادرون وراغبون في بناء مجتمع جديد؟ أم بقاء الوضع كما هو عليه، ونعيد ترتيب البيت القديم، هل نشيد مجتمعًا جديدًا يختلف عن المجتمع القديم غير المتجانس، واللامتكامل والمتنافر، والذي يسوده التعارضات والاضطرابات والفوضى والاستغلال والحروب الأهلية في بعض المناطق، أو تحكمه السلطة المطلقة والحكم الشمولي والتي تتغذى وتنمو بدماء المعارضين، ولقد تعددت الآراء "وعثرة الرأي تردي".

ولا تعني الأزمات نهاية العالم، ولا تعني نهاية الرأسمالية الخبيثة والمتوحشة، ولقد كسب واحد من كبار الرأسماليين مليارين من الدولارات في يوم واحد، ولنا في قراءة التاريخ عِبر ودروس، فالأزمات متتابعة، ولم ينته العالم، فبعد الحرب العالمية الثانية .. وتحول دول كثيرة إلى خرائب وأنقاض، وبعد قنابل هيروشيما وناجازاكي، والتي من صنع الأمريكان، وخروج العالم محبط مملوء بالفقراء والعجزة، وكانت ألمانيا واليابان أوضح مثال، ولكن الإنسان هناك هزم

(1) Ibid, p. 50.

أزمات ما بعد الحرب؛ فالإنسان اعتمل عقله، ونفذ إرادته وقدرته على الفعل، وخرج آمنًا مع كثير من الخسائر.

رؤى متعددة للعالم الجديد:

فالعالم لم يكن مستعدًا عندما أتت كورونا واهتز العالم هلزًّعنيفً ا، ورجت المجتمعات رجًا، وانشطر البشر إلى عدة فرق، وتحيروا وتساءلوا ما المصير؟ ورغم الاختلافات الأيديولوجية بينهم وتباين العقائد اتفقوا على طرح أكثر من حل للعبور إلى المستقبل، وكان الحل الأول مظلم شديد اليأس.

وكان الحل الثاني مضيئًا متفائلًا يحمل آمالًا جديدة، أما الحل الثالث فطالب أصحابه ببقاء الوضع على ما هو عليه، مع إجراء بعض التحسينات، ونادى أصحاب الحل الرابع، بضرورة إصلاح المجتمع الإنساني إصلاحًا جذريًّا، وإجراء تعديلات وتغيرات أساسة شاملة في النظم والسلوك، وإعادة تنشئة البشر تنشئة اجتماعية تتمشى مع قيم المجتمع الجديد، وكان لكل فريق أنصاره، ولكن كان هناك فريق خامس شديد الإيمان بأن هذه الأزمة ابتلاء، وسيخرج منها الإنسان برضاء الله سبحانه، وقال فريق سادس هذا الوباء عقاب إلهي بعدما ارتكب الإنسان الكثير من المعاصي والفسوق ولم يكترث.

ولقد تعددت الآراء إزاء تفسيرات الأزمة، وكيفية الخروج منهاولكن الجميع يُجمع على أن القرن الواحد والعشرين، جاء ومعه الدمار والخراب والانهيار الاجتماعي والاقتصادي والصحي والخلقي، وإفلاس بعض الدول وتغير مراكز بعض الدول وأدوارها في ملعب السياسة. وتركز الرؤية التشاؤمية على أن فكرة المجتمع الإنساني بدأت تدمر، تحت ضربات معاول الأزمات المتلاحقة، ابتداء من الأزمات الاقتصادية والإرهاب والحروب الأهلية والعنصرية وانتهاء بأزمة كورونا، ولكن المجتمع الإنساني لم يدمر كلية.

ولقد كشفت الأزمات كلها التباعد بين التفاعل والسلوك والأنساق الاجتماعية[1]، وضعف ارتباطات المواطنين كذوات سويًا، وتزايد الصراعات السياسية، ونضيف من عندنا واللامبالاة والفهم الخاطئ للدين. وقبل الأزمة ثبت أن حقوق الإنسان كانت تجارة في سوق السياسة ينادي عليها التجار الشُّطار، أو تقرأ من الأوراق في المؤتمرات ولا تطبق[2].

(1) Alain Touraine، After the Crises, op. cit., p. 149.

(2) Ibid, p. 32.

صورة بانورامية لعالم اليوم:

وكشفت الأزمة أننا نعيش في عالم فقد فيه البشر القدرة على أن يكونوا كما يريدون، ومثلما افتقدوا القدرة على أن يدافعوا عن حقوقهم الأساسة، بل عجزوا أن يكونوا من شريحة بني الإنسان، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يعيشون، بعدما أصبحوا عاجزين عن إعمار هذا الكوكب.

وتبين لنا قراءة التاريخ أن الإنسان لم يعش في تاريخه الطويل أزمة عالمية تعم العالم كله مثل جائحة كورونا، وبعد الأزمة أصبحنا نعي وعيًا مفاجئًا ومباغتًا بمدى بعدنا عن القضايا المرتبطة بالإصلاح الاجتماعي والإنتاج، ومدى الحرمان من مزايا العمل ونتاج سواعدنا، فنحن نعيش في عالم مملوء بالثقوب.

رؤية تفاؤلية لعالم الغد:

ويقابل هؤلاء المتشائمون مجموعة من المتفائلين تتفاوت قوة الحلول التي يطرحونها. وقد أكد هؤلاء المتفائلون على قدرة الإنسان على خلق عالم جديد، وقيم جديدة، فأزمة كورونا لم تكن أول الأزمات، ولن تكون آخرها، ويسعى هؤلاء المتفائلون إلى بناء عالم جديدٍ عليهِ مجد شأن حقوق الإنسان، والقيم الإنسانية النبيلة الطيبة، ويحميها ولا يتاجر بها، وأهم هذه القيم العدالة والتسامح والسلام والانتماء إلى الوطن والإنسانية والأمن والرحمة والحماية من كل أشكال الاستغلال وعدم التعاون مع أعداء الديمقراطية، وقبل كل ذلك حق الإنسان في أن يعيش حياة كريمة، ويأمل هؤلاء في بناء مجتمع إنساني جديد يثق في العلم والعلماء ويؤمن بالتطبيقات العلمية والتفكير العلمي، وتطبيق المنهج العلمي في مواقف الحياة اليومية، بل وضرورة زيادة الإنفاق على البحث العلمي.

والسؤال الملح: هل يسعى هؤلاء المتفائلون إلى تغيير الواقع وإعادة بناء مجتمع جديد، لا ترميم هذا المجتمع؟ وتعني ترميم في المعجم الإصلاح بعد فساد بعضه[١]. ونحن لا نقصد بالترميم أن الحقائق والظواهر القديمة كلها لم تعد صالحة وأن الوهن أصابها كلها، وأصبح المجتمع وهنًا وأن علاج مشكلات المجتمع بالمسكنات هو الحل، بل نقصد الإصلاح الجذري، إحداث هزة عنيفة في بناء المجتمع وإعادة ترتيب الأفكار والأولويات ترتيبًا منطقيًا عقلانيًا، ونقصد بالإصلاح التجديد[٢]، لا الترقيع وسد خرق وثقوب هذا المجتمع.

(١) إبراهيم أنيس محرراً : المعجم الوسيط: الطبعة الثانية – دار المعارف – الجزء الأول، ص ٣٧٤؛ جبران مسعود : رائد الطلاب، بيروت – دار العلم للملايين – ١٩٦٧ – ص ٤٧٤.

(2) Alain Touraine, op. cit., p. 68.

ولقد كشفت أزمة كورونا الحاجة إلى إجراء إصلاحات جذرية في بناء المجتمع الإنساني، وضرورة إجراء تعديلات وتغييرات في بناء القيم والعلاقات الاجتماعية والسلوك والنظم الاجتماعية، ابتداء من أنظمة الاقتصاد والتعليم والصحة وبمحاربة الجهل بكل أشكاله، فلم يعد الجهل قاصرًا على الجهل بقواعد القراءة والكتابة، والعدالة في إشباع حاجات الإنسان، وإعادة تنشئة الكبار والصغار تنشئة اجتماعية تؤمن بالعلم والتجريب وتحترم العقائد السماوية، وتؤكد تكافؤ الفرص وعدم الاستغلال، وتبعد بنا عن الاتكالية كأسلوب حياة، وتستبعد تجار الحروب وتسعى إلى السلام وترفض الدمار.

وإذا كانت أزمة وباء كورونا في البداية وُصفت بأنها أزمة صحية، وسببها فيروس لا نعرف مصدره، ولا نراه، وأن وباء كورونا، لا نعرف له علاجًا لنقضي عليه، والسبب فيروس مجهول، فالإنسان الذي وصل إلى القمر، وغزا الفضاء، عجز عن أن يعرف طبيعة هذه الحشرة، فالأزمات الاقتصادية– مثلها مثل الأزمات السياسية أو حتى أزمة المواصلات– معروفة الأسباب، ولها الكثير من التوابع التي تؤدي إلى تفكك أو تصدع البناء الاجتماعي، بل قد تدمر العلاقات بين الاقتصاد والنظم الاجتماعية المكونة للبناء، وقد تضعف الجسم الاجتماعي، ولكن أزمة وباء كورونا مجهولة المصدر والنسب حتى الآن.

عالم ما بعد كورونـا:

ولقد نشرت جريدة الأهرام القاهرية[1]، نقلًا عن المستشرق الإيطالي جوزيبي سكابوليتي تساؤله عن عالم ما بعد كورونا، وهل سيصبح هذا العالم أكثر إنسانية، وأكثر توحدًا بالقيم الروحية. بعدما دمرت كورونا الكثير من الناس؟ وأثبت هذا الفيروس أن الإنسان الذي يعيش فقط على مستوى الإنتاج واقتصاد السوق ليس له قيمة". فالقيم الإنسانية الباقية الحقيقية ليست في المادة أو التكنولوجيا، أو المال، لقد كان الإنسان يعيش في حلم الجشع والمال ... وإفاقة خطر الحداثة وإهمال الجانب الروحي.

وترى مسايرين ألين تورين أن الدفاع عن الحقوق الإنسانية هو الخطوة الأولى الضرورية لبناء مجتمع ما بعد كورونا، وهو السلاح الممكن الوحيد للحد من انتصارات وتوغل وتوحش الاقتصاد العالمي بأشكاله المتعددة، وأسمائه المتباينة، والرأسمالية في أثوابها المختلفة. فالأب الحقيقي المجهول لكورونا، والذي يهدد حق كل فرد في الحياة والطمأنينة والأمن والحرية، هو

(١) جريدة الأهرام – ملحق الجمعة – العدد ٤٨٧١٧ في ٢٠٢٠/٤/٢٤.

النظام الرأسمالي الليبرالي الذي وأد وأجهض حقوق الإنسان، فالقضاء على الوباء القاتل يتطلب ضرورة حماية هذا الإنسان، وتمكينه من الحصول على حقوقه.

فالأزمة فرضت علينا ضرورة إعادة بناء المجتمع والنظم الاجتماعية وأولها الاقتصاد، لتخدم الفاعلين الراشدين ولتحمي العالم بدلًا من الجري وراء المكاسب المالية، أيضًا فرضت علينا التأكيد على أهمية المعايير الأخلاقية(١)، بدلًا من التأكيد على المصلحة الخاصة والمنفعة الذاتية.

وفي مرحلة إعادة بناء المجتمع، ليس المهم الأحجار وبناء العمائر، بل المهم الإنسان الذي يشيد بالأحجار أعلى الأبنية ويستخدم الطرقات ويحافظ عليها، فالعالم بعد كورونا لم يعد يخضع لقوة الاقتصاد وحده، بعدما مات الضمير تحت أنقاض(٢) الدمار والخراب الذي خلفته الرأسمالية، ولكي نبني مجتمعًا جديدًا أفضل، ونشيد نظمًا جديدة تلبي حاجات كل الناس، ونُحدّث ونجدد العلاقات الاجتماعية، أي نبني مجتمع ما بعد كورونا، علينا أن نؤمن بأن الماضي قد انتهى، وأن العالم القديم قد تحول إلى أنقاض، وعلينا أن نبني ونشيد مجتمعًا جديدًا يسعد أعضاءه، ويوفر لهم حياة كريمةتُشبع حاجاتهم، ويُبعد شبح الحاجة والخوف والاستغلال والظلم عن كل البشر، ويحقق العدالة لكل المواطنين وتكافؤ الفرص.

بيد أننا يجب أن نعي كل الوعي، أن عملية بناء مجتمع جديد، ليست بالعملية السهلة، فالمستفيدون من الوضع القائم، لن يقبلوا التجديد والتحديث وإعادة البناء، أيضًا هناك رواسب ومصالح ومنافع لن تجعل المجددين في راحة. أيضًا علينا أن نعي أن "العدالة القديمة"(٣)، التي كانت سائدة في مجتمع ما قبل كورونا، لم يعد لها مكانًا في المجتمع الجديد. فمفهوم العدالة ليس مفهومًا نسبيًا كما يدعي الفلاسفة السوفسطائيون و "إن ما هو حق، فهو حق بالنسبة لصاحبه، وأن ما هو عدل فهو عدل لي"، هذا زمان ولّى وغابت شمسه، مثلما ستولي القوة الاقتصادية لبعض الدول، وتظهر قوى اقتصادية جديدة؛ فالعدالة المرجوة هي العدالة لكل البشر، ولقد أثبت الواقع أن الحرية الاقتصادية التي في رحمها تكون فيروس كورونا تتعارض مع فكرة العدالة الاجتماعية.

(1) Alain Touraine: After the Crises, op. cit., p. 107.

(2) Ibid., p. 47.

(3)Ibid, p. 113.

وقد كشفت أزمة كورونا أن المجتمع الإنساني في حاجة إلى إعادة بناء مجتمع جديد، تعطي فيه الأولوية للعلم، وإعادة إحياء القيم والمثل النبيلة بدلًا من الدفاع عن الملكية الفردية المستغلة، وتنظيم التجارة العالمية والليبرالية، والليبرالية الجديدة. ولقد أثبتت الشواهد بعد أزمة وباء كورونا ضرورة تدخل الدولة في القطاع الصحي، لحماية مواطنيها وتوفير العلاج وتوفير المساعدة والحماية لكل المواطنين، وتوفير الأدوية، وأن الدواء للأكثر احتياجًا، لا للأكثر قدرة ماليًا، وعلاج غير القادرين، غير المشاركين في نظام التأمين الصحي، وهذا ما نجحت فيه بعض الدول، ومن بينها مصر.

والحقيقة أن أزمة كورونا لا ترتبط بالتحولات الاقتصادية مباشرة، وليست إفرازًا للنظام الرأسمالي وحده فلم يكن سببها المباشر احتكار الأسواق، أو اقتصاد السوق، وإن كانت تلك المسائل قد ظهرت على السطح بعد الأزمة، وصار الاقتصاد كعكة الكل يريد أن يقتطع منها قطعة، وأصبح الثراء هدفًا واكتناز المال أملًا، وتجلي ذلك في جهود اكتشاف اللقاح الجديد، وتسابق البعض لشراء حق احتكار اللقاح طمعًا في الربح، وأولهم "شهبندر" الرأسماليين وأصبح علاج الوباء مطمعًا، وهذا ما يأبى الضمير الإنساني بوجوده في مجتمع ما بعد كورونا. ولقد أصبحنا بعد تفشي وباء كورونا في حاجة إلى السيطرة على الإنتاج والاستهلاك، وأن نضع في حساباتنا حاجات وإمكانيات ومطالب كل شرائح البشر.

لكن هل ترضي المجتمعات الغنية أن تتساوى مع المجتمعات الفقيرة، وكيف تقبل الشعوب الغنية توزيع الدخول توزيعًا عادلًا مع الشعوب الفقيرة، وهل نعود إلى المثاليات، وهل تقلل الشعوب الغنية من تطلعاتها وتتنازل عن رفاهيتها، وهل ستزيد الشعوب الفقيرة من تطلعاتها ومطالبها، هل تقلل الشعوب الغنية من احتياجاتها ومظاهر البذخ، وتغير طريقتها في الحياة، وتخفض من سقف احتياجاتها، الحقيقة أن الرفاهية وكيفية إشباع الحاجات مسألة أخلاقية، وليست مسألة اقتصادية. لقد أصبحنا على وعي بأن الأزمات المتلاحقة التي تطحن البشر، وآخرها أزمة وباء كورونا لا تحلها الحلول الفردية، بل تواجه بقرارات جماعية تنظم حياة البشر، ولقد فرضت أزمة كورونا على العالم أن يفكر، كيف نحقق التوافق والتكامل بين الحاجات الملحة؟ وكيف نحقق للإنسان إنسانيته، ونشبع حاجاته الأساسية، ونحترم حقوقه.

نماذج للمجتمع الجديد:

وعن صورة المجتمع الجديد، طرحت نماذج عديدة بعيدة كل البعد عن النمط المثالي عند ماكس فيبر، مثلما طرحت أسئلة تبحث عن أجوبة وأهم هذه النماذج والأسئلة ما يلي:

* هل كانت مجتمعاتنا مستعدة لمواجهة كورونا؟ وهل هي قادرة على هزيمة هذا الوباء؟

* ما عمق التغيرات التي أحدثتها كورونا؟ وما أهم هذه التغيرات؟ وهل التغيرات جوهرية وجذرية؟

* ما تأثير أزمة كورونا على تغيير العلاقات الاجتماعية؟ وما تأثيرها على القيم المتوارثة؟

* ما تأثير كورونا على العلاقات بين الاقتصاد والعناصر الاجتماعية المكونة للمجتمع في المرحلة القادمة؟

* هل نحن قادرون على تعريف وتحديد شكل ومضمون بناء المجتمع الجديد؟

* ما قدراتنا على أداء الفعل الجماعي؟ وما حدود هذه القدرة؟

* ما حدود تدخل الدولة في توفير مطالب واحتياجات المواطنين؟

* ما حقوق الإنسان الأصيلة التي لا غنى له عنها؟

* كيف نرتب وننظم احتياجات الإنسان المعاصر؟

* هل سيبقى علماء الاجتماع في نعيم الدفء ومنطقة الراحة بعيدًا عن معترك الحياة ومشكلات الإنسان، أم سينزل العلماء الملتزمون إلى الشارع، يخالطون الناس ويعيشون مثلهم ويتألمون مثلما يتألمون، ومن ثم يعرفون أوجاعهم؟

الحقيقة، والتي نكررها دومًا نحن في حاجة إلى حياكة نسيج اجتماعي جديد يقوم على التأكيد على حقوق[1] الإنسان، وتطبيقها في الواقع.

لقد كشفت لنا أزمة وباء كورونا، عن آثار اجتماعية سلبية، ما نود أن تتكرر صورها في مجتمع ما بعد كورونا، وأهم هذه الآثار السلبية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وانعكاس ذلك على صحة المواطنين وخاصة في البلدان النامية والفقيرة، وقبل تلك الدول، الدول الغنية التي تأثر فقراؤها بالأزمة.

حقوق الإنسان في المجتمع ما بعد كورونا:

وقد كشفت لنا الأزمة أن لكل مواطن الحق في التمتع بإشباع حاجاته الاجتماعية ابتداء من حقه في سلامة صحته وخلوها مما يفسدها، الصحة والعلاج والرعاية الصحية، وحق التعليم

(1) Alain Touraine، op. cit., p. 147.

الجيد، وحق المسكن المناسب، وحق العمل، وحق التعبير. وحق الحراك الاجتماعي. فالمسألة أصبحت مسألة أخلاقية[١]، بعدما كانت مسألة اقتصادية أو مسألة صحية، فالمسألة الملحة هي حق الإنسان في حياة كريمة، وهذا حق أصيل، فلم تعد المسألة الإنسانية تدور حول المكسب والخسارة نعيش أم نموت، وتراكم الثروات، أو حق من يمتلك السلطة المالية في تقرير مصير الآخرين، نحن في حاجة إلى مجتمع يؤكد حقوق المرضى في العلاج[٢]، سواء أكانوا من سكان الريف أو الحضر، سواء أكانوا من الكبار المسنين الذين وصفوا يومًا بأنهم أهل الخير والبركة أو الصغار، سواء الرجال أو الإناث.

وقد أرجع تورين[٣]، إلى Hannahave الفضل في صياغة مفهوم الحقوق، وخاصة مفهوم الحقوق الإنسانية، بعد الاضطرابات التي حدثت في عام ١٧٩١م عقب الثورة الفرنسية. ولقد أكد Hannahave أن من حق الكائنات البشرية أن يكون لهم حقوق، وصدر قانون حقوق الإنسان في الأربعينيات من القرن العشرين بعد ما يقرب من صيحة Hannahave بمائة وخمسين عامًا، ولكن الحقيقة أن مفهوم حقوق الإنسان، ليس إبداعًا فرنسيًّا ، ولا مِنَّة غربية، ولا إحسانًا من مفكري السلطة الرأسمالية، فمنذ عصور قديمة وبعيدة، نادى بعض المفكرين الإسلاميين بالعدالة، وحقوق الإنسان، وتمنوا وسعوا إلى بناء مجتمع يؤكد على العدالة في المعاملات وأعادوا ما قاله رسول المسلمين: "من لا يرحم الناس لا يرحمه الله "[٤]. والرأسماليون الكبار لا يرحمون أحدًا، فالمجتمع الإنساني الذي نتمناه يرفض القسوة في الأخلاق، ولا يقبل الاستغلال، ويستأصل الفقر[٥]. وقد حدد أستاذ فلسفة الأخلاق إبراهيم اللبان ضرورات الحياة في المجتمع الإسلامي الأول، ولكن هذه الحاجات متغيرة ونسبية، فلم تعد قاصرة على الطعام والملبس والمسكن، وكلها حاجات ضرورية وحيوية، وقد أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية إلى انبثاق ضرورات ومطالب وحاجات جديدة مثل الحاجة إلى الصحة والتعليم والمعرفة. فالخطوة الأولى من أجل بناء مجتمع ما بعد كورونا، التأكيد على حقوق الإنسان، وترسيخ القيم الإنسانية الإيجابية، واحترام الإنسان المنتمي

(1) Ibid., p. 147.

(2)Ibid, p. 61.

(3)Alain Touraine, op .cit, p. 97.

(٤) عبد الحليم محمود : منهج الإصلاح الإسلامي في المجتمع – القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م، ص ١٦٧؛ إبراهيم اللبان : العدل الاجتماعي، ص١١٤.

(٥) إبراهيم عبد المجيد اللبان: العدل الاجتماعي، تحت ضوء الدين والسياسة، القاهرة، وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢م، ص ١١١.

والنشط، أما الإنسان اللامبالي السلبي أو المستغل للآخر، فلا مكان له في المجتمع الجديد، ومن حق أي إنسان أن يعيش في المجتمع الجديد[١]، ولكل إنسان الحق في أن يعيش في حرية، وأن يعرف وأن يتعلم، وأن يأكل، وأن يجد المأوى المناسب، وأن يعالج وأن يجد الدواء، وأن يعمل. فالمجتمع الجديد يؤكد أهمية العمل الذي يشكل رسالة في الحياة، والإنسان العامل المنتمي إلى قضايا الإنسان يدين لا معقولية الربح، ويدين الأزمات التي تدمر إبداعات الإنسان، ويقدر ويثمن القوى المنتجة، فالعمل الإنساني هو سر التقدم، فالمجتمع الجديد يعترف بقيمة العقل والعمل والعلم والثقافة، وفي هذا المجتمع الجديد الذي يؤمن بقيم الحداثة لا يعني انتصار الواحد، بل اختفاء هذا الواحد وهذا المجتمع الجديد يرفض الثورة والديكتاتورية.

وفي هذا المجتمع الجديد، يحق لكل إنسان التمتع بالروابط الاجتماعية، والصلات الاجتماعية بعيدًا عن العالم الإنساني الذي يحكمه الربح والمكسب والجشع والاستغلال، وهذا المجتمع الجديد يُعلي من شأن الإنجاز، وحق كل إنسان في الإنجاز والحراك الاجتماعي رأسيًا وأفقيًا، وفي ذلك المجتمع لا مكان للانتماء الأسري أو الطبقي ولا يرفع من شأن أنت ابن مين أو "كارت الواسطة". فالمجتمع الجديد في حاجة إلى إحياء القيم التي تحترم حقوق كل البشر، وتمجد العلاقات الجديدة التي لا تميز بين البشر حسب الدين أو الجنس أو الثروة أو اللون أو الوضع المتوارث، فالمجتمع الذي نأمل ونتمنى بناءه، مجتمع يعترف بقيمة العقل، مجتمع يحترم ويؤكد العمل والإنجاز، فالعمل يشكل رسالة الحياة، ويرفع هذا المجتمع شأن من يتقن عمله، ويقدر القوى المنتجة.

وفي هذا المجتمع الجديد، مجتمع ما بعد كورونا، الذي يؤمن بالعدالة وحقوق الإنسان وقيم الحداثة، لا مكان فيه للحاكم المستبد، بل ضرورة اختفاء هذا المستبد، فهذا المجتمع المنتج يؤمن بالمشاركة والديمقراطية واحترام الآخر، ويرفض الثورة الهوجاء.

ونحن لسنا في موقف الخيار بين التعايش مع أزمات متلاحقة، ومشروع بناء مجتمع جديد، فهذه الأزمات لا تعني انهيار المجتمع الإنساني[٢]، ولكنها تعبر عن حالة التهرؤ والتمزق في النسيج الاجتماعي، وتؤكد أن هذه الأزمة – مثل كل الأزمات الأخرى – لم تنشأ صدفة مثل الأزمات التي تصنعها الطبيعة؛ بل وليدة أسباب بيئية ومجتمعية، فالأسباب الظاهرة والكامنة لهذه

(1) Alain Touraine, Ibid., p. 157.

(2) Alain Touraine: After the Crises, op. cit., p. 158.

الأزمات تبين أنها من صنع البشر، وأن المصالح المتعارضة هي التي تحكم علاقاتنا، بل هي إفراز طبيعي للمصالح المتعارضة، وأول هذه الأزمات سلب القَوِيُّ حق الآخر الضعيف في الحياة الكريمة، فمن حق الإنسان في المجتمع الجديد أن يعيش حياة جديدة كريمة في عالم جديد، بدلًا من أن يعيش البعض في مناطق متخلفة لا آدمية تتجاور فيها حظائر الماشية مع أماكن مبيت البشر.

قبل أزمة وباء كورونا، كنا نعيش حالة صراع بين المكاسب والمغانم ومن يكسب أكثر، وحق الإنسان في أن يعيش حياة آدمية، كنا قبل أزمة كورونا نعيش حالة المكسب قبل حقوق الإنسان، ولا يعلو صوت فوق صوت الربح، وكان المال يقهر الأخلاق ويميت الضمير الإنساني، والحقيقة أن إعطاء الاهتمام الأكبر للنسق الاقتصادي وحده، وأنه المحرك الأول للحياة في مجتمع ما قبل كورونا، قد يكون سبب البلايا وعلة كل الأزمات، ولقد أثبتت التجارب الإنسانية أن أخلاق السوق وحدها، لا تيسر ولا توجه حياة كل البشر.

الدعوة إلى مجتمع جديد:

ولقد فجرت المواقف المتتابعة بعد أزمة كورونا والتي يخاف البعض منها لأنها قد تهلكنا وتنهكنا وتضنينا الدعوة والمناداة إلى ضرورة بناء مجتمع جديد، وتنبأ البعض بولادة بناء اجتماعي جديد، ولكننا قبل ولادة المجتمع الجديد نعيش مرحلة مخاض مجتمع جديد، لا نعرف نوعه ولا شكله، هل هو مجتمع تتماسك وتتكامل عناصره؟ هل يقوم على التعاون والسلام؟ أم يُعيد بناء المجتمع القديم، ويعود أكثر طمعًا واستغلالًا ولو على حساب حياة الآخرين، فالمهم هو الربح، أم نبني مجتمعًا مغولًيا مشوهًا؟

فالمجتمع الذي يأمله ويتمناه المثقفون والمفكرون بعد وباء كورونا، مجتمع يهتم ويُعلي من قيمة الإنسان ويُعطي الأولوية للخدمات التي تُشبع حاجاته، ويحقق له حقوقه. وهذا يعني بداية عهد جديد، يؤكد عدم هيمنة أو سيطرة النسق الاقتصادي على الأنساق السياسية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، ومن ثم نهاية سيطرة وتسلط الاقتصاديين على السياسيين، وضرورة التعامل مع العدالة والحرية والمساواة باعتبارها حاجات أساسة وليست ترفًا، بدلًا من إعلاء شأن السلطة الاقتصادية والقوة والاستغلال والمكسب، فأزمة وباء كورونا فرضت علينا أن نتوقف ونجتر تجاربنا، وأن نعترف بأن المصالح الاقتصادية وحدها، لم تعد تدفع الفاعلين إلى التقدم، ولكن رغبة هؤلاء الفاعلين في التمسك بحقوقهم، والدفاع عنها، هو المحرك الأول لأفعالهم وبناء مجتمع أفضل، والا ما سقط الملايين من ضحايا الوباء، حق الإنسان في أن يعيش حق أصيل، وأن

يشبع حاجاته، مطلب ضروري، وحقه في أن ينال حقوقه ومطالبه، أمور أساسة، وليست منحة وليست تنعًما.

فالوباء كان أشبه بمجموعة أجراس دوي صوتها فجأة في عصر يحكمه قوانين السوق والربح ولكي نعيد حساباتنا بعدما عجزنا عن علاج المصابين وتجاوز عددهم الخمسين مليونًا، ولم نقدر على دفن الموتى بل ورفض الأهل والجيران دفن موتاهم خوفًا من العدوى!!، وتفضح صور الموتى، التي تبث يوميًّا حال المجتمع في زمان كورونا، ومدى قصور الخدمات الصحية وضعف المشاعر الإنسانية.

وإذا كانت ثمة معوقات تعوق نشأة وبناء مجتمع إنساني جديد، فإن الإيمان بحقوق الإنسان والدفاع عن هذه الحقوق، والشعور القوى بالمساواة والعدالة وحق الحياة لنا وللآخر، كلها أمور تكتسح هذه المعوقات التي أفرزتها الرأسمالية المتوحشة الخبيثة، وتمهد بالتدريج بناء مجتمع جديد يؤمن بالتغيير السلمي، وثمة سؤال يخطر على الخاطر، مؤداه كيف نبني مجتمع ما بعد الجائحة؟

فالأمر كما كتبت حنان البدري[١] في جريدة الأهرام، ليس صعًبا، ولا يتطلب الأمر إلا إعادة توزيع الناتج القومي توزيعًا عادلًا، وتوفير حد معقول من الدخل المنتظم، وتوفير الخدمات وتوزيعها توزيعًا عادلًا، أي تحسين ظروف الحياة، ومن ثم توفير الحياة الطبيعية للجميع، ولا تفاوت بين الناس في إشباع الحاجات الأساسية، ولا حرمان للبعض، ولا إفراط للبعض، ولا تفريط للبعض الآخر. ولا نسمح برغد العيش وتنعم الأقلية المرفهة بالعيش الطيب الواسع، ونقبل حرمان الأغلبية ومنعهم من الحصول على العلاج والتعليم والغذاء الصحي والمسكن الآدمي، وفي هذا المجتمع الجديد يفترض احترام العقل والعمل المنتج والعلم والتجريب من أجل تحقيق مجتمع الوفرة.

فرضت علينا أزمة وباء كورونا، وتزايد أعداد الموتى يومًيا ونقص مناعة الكثيرين بسبب سوء التغذية، وإصابة ما يزيد عن ٥٠ مليون إنسانٍ بالفيروس، – فرضت – علينا إعادة تقييم النظم الاجتماعية السائدة، بل كل القيم، وكل العلاقات، من أجل حماية الإنسان الفاعل الذي سقط وانهزم أمام كائن حي غير مرئي، بدلًا من السعي وراء المكسب والمال والمنفعة،

(١) حنان البدري: جريدة الأهرام، يوم ٢٠٢٠/٦/١٩م.

فالأيديولوجيات وحدها أصبحت عاجزة أمام القضاء على الفيروس، ولم تفعل شيئًا بل وقفت عاجزة، بعدما حصد الوباء الأرواح بلا ذنب.

هذا المجتمع الجديد لا يبني فجأة، ويتطلب مرحلة نقلة تبدأ بفرز النظم والقيم السائدة المألوفة، وقبل أن نهدم غير الصالح من القيم والنظم، علينا أن نحافظ على المقومات، ونحترم الرسالات السماوية، ونعزل الصالح ونتمسك به وندعمه ونستبعد العناصر الاجتماعية التي تُسئ إلى الإنسان، ولا مكان في المرحلة المقبلة الجديدة، لمقولة أنصار المدرسة البنائية الوظيفية. " بقاء الوضع على ما هو عليه "، ثم نبدأ المرحلة الثانية ونبدأ في تشييد مجتمع تبنيه سواعد قادة جدد يؤمنون بحق الإنسان في المساواة والعدالة والحياة الكريمة، ولم يتوحدوا بقيم الرأسمالية الخبيثة والمتوحشة، ونكرر نحن لا ندعو إلى الثورة، فالثورة لا تجلب إلا الفوضى والخراب والاضطرابات بل ندعو إلى التعقل واحترام العقل، والعمل الجاد واحترام الآخر، والتفرقة بين الثوابت والمتغيرات والرواسب، وإبقاء ما هو صالح منها؛ فمجتمع ما بعد كورونا، يقوم على الحياة الكريمة، ويمجد السلام والمساواة والعدل والطمأنينة، واحترام الآخر، فالفاعلون أعضاء المجتمع الواعون[1]، بإنسانيتهم هم القادرون على مواجهة قوة وسلطة الاقتصاد المستغل، وقهر التخلف والحرمان المادي، ولحلال ثقافة جديدة بدلًا من ثقافة الفقر، والاستغلال، والتمييز العنصري؛ مجتمع لا مكان فيه للإرهاب والإرهابيين والأفكار المتطرفة، وفي هذا المجتمع يعيش فاعلون قادرون على مقاومة إغراءات الربح المشروع وغير المشروع.

فالمجتمع الجديد له شكل جديد، ومضمون جديد، مجتمع يسعى إلى بناء نظم اجتماعية جديدة، ترفع من قيم التضامن وتقلل بل تجتث فرص الظلم الاجتماعي وقبل ذلك كله الإيمان بالإنسان، ويسعى هذا المجتمع إلى إعادة بناء البنية التحتية، وإعادة ترتيب وتنظيم البنية الفوقية، وتحسين الأوضاع المعيشية، وتحقيق تكافؤ الفرص، ويبتر بل ويجتث هذا المجتمع الجديد كل مظاهر الحرمان المادي، وأشكاله المتعددة.

والأمر المسلم به أن الأزمة – بداية أية أزمة – لا تولد ولا تؤدي في ذاتها إلى ميلاد ونشوء مجتمع جديد، ولكن الأزمة قد تُسهم في تصدع أو انهيار بناء المجتمع القديم، أو تعجل بسقوطه أو قد تجهض ميلاد مجتمع جديد من رحم المجتمع القديم، وقد تعجل الأزمات وتشجع أو تمنع تدخل الدولة في تسيير أمور المجتمع.

(1) Alain Touraine: After the Crises, op. cit., pp. 122 – 123 .

وأزمة كورونا في مصر كان لها وضع خاص، تعكس أصالة وخصوصية مصر والمصريين فلم تهدم المجتمع كلية، ولم تُوقف عمليات التنمية، وإن تباطأت معدلاتها، عكس بلدان كثيرة، ومهدت الأرض لتدخل الدولة للحد من انتشار الوباء، عكست الأزمة أصالة وحيوية المصريين ومدى استفادتهم من التجارب ولكن ليس كل المصريين ملتزمين، فهناك البعض غير المبالي، ويؤكد هذا الرأي ما كتبه علي الدين هلال، وهو يرى أن المجتمعات الحية لا تهزمها الأزمات، بل سوف تعمل على الاستفادة منها ومن الإجراءات الاستثنائية(١)، أيضًا تتطلب مرحلة التجديد نبذ القيم السلبية.

ولقد كشفت أزمة وباء كورونا أن الإنسان المعاصر في بداية القرن الواحد والعشرين في أشد الحاجة إلى نظم اجتماعية جديدة قد تختلف عن النظم المتوارثة من المجتمع الرأسمالي(٢) القديم، أيضًا يحتاج الإنسان الجديد إلى نظم جديدة تؤكد أهمية التفاعل الاجتماعي، والدفاع عن حقوق الإنسان، بل وشدة الحاجة إلى شكل جديد من العلاقات الاجتماعية، وترفض الكثرة المستنيرة الخضوع لرحمة الاقتصاديين، وألاعيب السياسيين ومصالح الأحزاب.

ويرى علماء اجتماع كثيرون أن تلك العملية، عملية بناء مجتمع جديد، هي الهدف الأساس والرئيس لعلم الاجتماع المعاصر، والذي عليه أن يمهد الأرض ويحرثها ويشقها ويذللها من أجل بناء مجتمع أفضل، فالهدف المطلوب إعادة بناء المجتمع، وإعادة تنشئة الإنسان تنشئة اجتماعية جديدة، فهذا الهدف هو الشغل الشاغل لعلم الاجتماع منذ كونت، فالتكامل بين عناصر المجتمع هو الهدف في المجتمع الجديد، الذي يرفض الاستغلال والاستبداد والعنصرية والتطرف، وعدم المساواة، ويؤكد المساواة والعدالة والتسامح، وحقوق الإنسان.

وفي مواجهة أزمة كورونا ينبغي رفض الحلول النظرية والمكتبية والحلول التلفيقية، والنظريات التي يقول بها الاقتصاديون الأكاديميون والسياسيون الجالسون في غرف مكيفة والمعزولون عن الواقع والطامعون في الحصانة وزيادة رأس المال، نحن نريد علماء اجتماع يمشون على الأرض ولكن لا يمشون مرحًا، ويجالسون الناس، ويسمعون مطالبهم ويعرفون مصائبهم وأحزانهم، ويحبون الناس، ولا يتعالون عليهم، ولا يرددون كالببغاوات قضايا علم الاجتماع الأوروبي أو الأمريكي دون فهم، ولا يكتنزون الذهب والفضة وينسون أحوال الناس

(١) علي الدين هلال: جريدة الأهرام في ٢٠٢٠/٧/٥م.

(2) Alain Touraine: After the Crises, op. cit., p. 122.

وهمومهم. وفي مواجهة الأزمة يتعين على الاجتماعيين الملتزمين أن يقدموا طرحًا جديدًا، أي مبادرات وحلولًا جديدة نابعة من واقع مجتمعنا لبناء مجتمع جديد، تنتهي فيه سيطرة الاقتصاديين وهيمنة الرأسماليين الجُشَّع.

فإعطاء الاقتصاد الأولوية، ووضعه على قمة البناء، لم يعد مقبولًا، وعلينا أن نقر بأن الإنسان لا يعيش على الخبز وحده، ولا بالحب وحده، وأن نقر أن بعض الرأسماليين خربوا الذمم، وقدموا العمولات غير المشروعة، وزادت لا معقولية الربح، ونحن لا نكابر ونتجاهل الاقتصاد، ولكننا في الوقت نفسه لا نتجاهل قوة النظم الأخرى؛ ولذا فنحن في حاجة إلى بناء مجتمع إنساني جديد، يؤكد حقوق الإنسان، والعمل الإنساني الشريف، ويرفض الجشع الذي يدمر العمل الإنساني الشريف.

وإذا أردنا معرفة الأسباب التي وراء الأزمات، علينا أن نبحث عن العوامل الاجتماعية والثقافية الظاهر منها والخفي ودوافع السلوك التي وراء الأزمات.

فالإنسان الملاك الطاهر ليس موجودًا، فالإنسان الذي يعيش فوق هذا الكوكب لا يريد أن يتنفس هواءً ملوثًا، ويرغب في أن يعيش ويأكل الطعام الصحي، ويأمل في مأوى مناسب، وأن يشرب مياه صحية، وأن يعلم أولاده تعليمًا جيدًا يتناسب وقيم العصر وهذا الإنسان له حساباته وله